كهند وفي عبارة الشارح ركاكة ظاهرة وكان ينبغي ان يقول
انهما اذا سمي بهما مونث كانا على الوجهين قوله
للاحتراز من تانيث واخت انما يصح هذا الاحتراز على
على القول بان تاءهما ليست للتانيث اما على ان تاءهما للتانيث
فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع العلمية قوله
وكذا فعل في التسهيل اي عبر هنا بالمعا وفي باب الكنايات
بالكنا كما يعلم بالوقوف عليه قوله والعجمي الوضع والتركيب
اضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف اي العجمي
وضعه وتركيبه وقوله مع زيد حال من الضمير في العجمي
وغير هذا لا يخلو عن شي والمراد الزيادة على الثلاث بغير
يا التصغير كما سياتي وانها لم يعتبر تحرك الوسط هنا تمام
الزيادة كما قام في المونث لضعف العجمة بعدم علامة لها
كعلامة التانيث عن التقوي بمجرد تحرك الوسط الذي
هو مقو ضعيف وهذا اوجه مما ذكره البعض قوله
من الاوضاع اي الموضوعات قوله ان يكون علما في لغتهم
وان نقلته العرب الى علمية اخرى كان سميت باسماعيل
شخصا آخر سمي قوله كلجام بالجيم ومنعه العجم
اسم جنس للالة التي تجعل في فم الفرس ومثله الفرند
بكسر الفا والرا وسكون النون كما في القاموس وغيره وضعه
العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الرا سهو
قوله الى العلمية ابتدا بان لم تستعمله اسم جنس
قبل ان تستعمله علما كبندار بموحدة هو في لغة
العجم اسم جنس للتاجر الذي يلزم المعادن ولمن يخزن
البضايع للغلا وجمعه بنادرة قوله لا يشترطون ان يكون
الخ بل المشترط عندهم ان يكون اول استعمال العرب له في العلمية
قوله لعجمته على اصل ما بينته اي اضافة اصل الى ما
بمعنى في وذلك الاصل هو عدم الزيادة على الثلاثة
لان العرب يراعون في كلامهم التخفيف واما الاحاد العجمية
فالاصل فيها الزيادة لان العجم يراعون في كلامهم الطول

قوله

قوله نحو نوح ولوط اي من كل علم ثلاثي ساكن الوسط
اعجمي مذكر اما المونث كماه وجور فممنوع الصرف لاسر
لتقوي العجمة بالتانيث واما لم يجز في نوح ولوط الوجهان
كما جاز في هند ودعد مع ان كلا وجد فيه سببان لان
التانيث سبب قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط
بخلاف العجمة قاله ابن هشام واعلم ان اسما الانبيا عليهم
الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف الا ستة محمد
وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الاخيرين
وكون الاربعة الاول عربية وقيل هود كنوح لان
سيبويه قرنه معه فهو اعجمي وصرفه لخفته ويؤيده
ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل وما كان قبل
ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فكان كنوح
كذا في الجامي قال العصام ويرد على الحصر في الستة
شيث وعزير وقال البيضاوي في تنوين عزير بناء على انه
عربي وترك تنوينه بنا على انه اعجمي انتهى واستشكل
شهاب ثبوت التنوين وتركه في القراءات كما هو قضية
القراءة بهما يوجب جوازهما فكيف يكون احدهما مبنيا
على انه عربي والاخر على انه عجمي مع انه في الواقع لا
يكون عربيا وعجميا بل احدهما فقط واجيب بانه يكفي
في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي وان لم يوافق
توجيه القراءة الاخرى وقد قرئ تترى بالتنوين على
ان الالف للالحاق وتركه على انها للتانيث ولا يمكن ان
يكون في الواقع لهما والمبنا على انه اعجمي ليست للتصغير
لاختصاصها بلغة العرب ياء التصغير ولانها لو كانت للتصغير
لم تؤثر في عجمته في منع الصرف لما مر من ان الاعجمي اذا
كان رباعيا بياء التصغير انصرف ولم يتقيد بالياء فعلم ان
في كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتامل قوله
نحو شتر بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة
فهو مونث فيشكل على ما سلف ان العجمة اذا انضمت الى

لان الظاهر ان الكلمة وصفت بكونها في لغة العجم فلا يكون للتصغير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)